عصام شلهوب

لبنان في الحرب: اقتصاد على حافة البقاء ونقد بلا سيادة
فحيلي: التحويلات الخارجيّة خط الدفاع الاجتماعي الأخير

يقف لبنان في لحظة اقليمية مضطربة تتقاطع فيها الجغرافيا مع الاقتصاد، عند مفترق بالغ الحساسية، حيث لم تعد الحروب والازمات مجرد دورات عابرة، بل تحولت الى واقع. فاقتصاد يعتمد الى حد كبير على الاستيراد، ويعيش على سيولة وافدة من الخارج، يجد نفسه اليوم عاجزا عن امتصاص الصدمات او احتوائها.

في هذا المشهد، لم تعد المسألة محصورة في تراجع النمو او تقلب سعر الصرف، بل تجاوزت ذلك الى سؤال اكثر جوهرية: كيف يمكن للاقتصاد ان يستمر؟

"الامن العام" التقت الباحث الاقتصادي وخبير المخاطر المصرفية والمحاضر في كلية ادارة الاعمال في الجامعة الاميركية الدكتور محمد فحيلي.

■ هل تكشف الحرب الاقليمية مرة اخرى هشاشة النموذج الاقتصادي القائم على الخدمات بدل الانتاج؟

□ من الطبيعي ان يتأثر بلد مثل لبنان بالازمات الاقليمية، نظرا الى طبيعة اقتصاده. فمن جهة الاستهلاك والمواد الاولية الداخلة في الصناعة، يعتمد لبنان على الاستيراد بنسبة تقارب 70% من احتياجاته. كما يعد الاقتصاد اللبناني اقتصادا مدولرا الى حد كبير، اي انه يعتمد بصورة اساسية على السيولة بالعملة الاجنبية. هاتان الخاصيتان تجعلان الاقتصاد شديد الحساسية لأي ازمة تؤدي الى ارتفاع المخاطر الجيوسياسية. فالمخاطر الجيوسياسية، في المقام الاول، تقلص شهية المستثمرين لتحويل اموالهم الى لبنان او الاستثمار فيه، ما ينعكس مباشرة على توافر السيولة بالعملات الاجنبية داخل الاقتصاد. كما ان المخاطر الامنية تؤثر في حركة الشحن والتجارة، سواء من حيث توافر خدمات الشحن او كلفتها، اذ ترتفع بوالص التأمين على الشحن بشكل كبير في ظل التوترات الامنية. هذا بدوره ينعكس سلبا على سلاسل الامداد التي قد تتعرض لاضطرابات او تأخيرات. ان الاعتماد الكبير للبنان على الاستيراد، الى جانب حاجته الدائمة الى السيولة بالعملة الاجنبية، يضعه في موقع اقتصادي وأمني شديد الحساسية، لا سيما على مستوى الامن الغذائي. وهذا امر بالغ الاهمية، لان الحديث اليوم لا يقتصر على ارتفاع اسعار الطاقة نتيجة التوترات في الشرق الاوسط. فالطاقة لا تتوقف اثارها عند هذا الحد؛ اذ ان الكهرباء ضرورية لتشغيل المولدات، لحفظ المواد الغذائية، لتشغيل المستشفيات ومعالجة المرضى، ولعدد كبير من الانشطة الحيوية. وينطبق الامر نفسه على الغاز الذي يشكل جزءا اساسيا من منظومة الطاقة.

■ الى اي مدى يمكن للاقتصاد اللبناني الصمود امام صدمة اقليمية جديدة بعد الانكماش الحاد منذ عام 2019؟

□ من الطبيعي ان يكون لبنان قد تأثر بالاحداث الجارية. غير ان المشكلة الاساسية تكمن في ان الدولة اللبنانية، في ظل التطورات الحالية في الشرق الاوسط، تبدو غير قادرة على اتخاذ قرار سيادي مستقل، نتيجة ما يعرف بـ"الدولة العميقة" التي تتحكم الى حد كبير بالقرارات، داخليا وخارجيا. فالدولة اللبنانية الرسمية لم تتخذ قرار الحرب او مساندة ايران في مواجهتها مع اسرائيل والولايات المتحدة، بل ان هذا القرار اتخذته هذه "الدولة العميقة"، مما وضع الدولة في موقع حرج وادخلها في هذا المسار. ينطبق الامر نفسه على مسألة السيادة. فالدولة اعلنت استعدادها لفتح قنوات تفاوض مع اسرائيل، ومن الطبيعي ان يتفاوض الاعداء لا الاصدقاء، لكنها لا تستطيع تنفيذ هذا القرار بسبب الشروط الخاضعة لتاثير تلك "الدولة العميقة". كل هذه العوامل تضع لبنان في موقع شديد الحساسية، اذ تنعكس المخاطر الجيوسياسية مباشرة على النشاط الاقتصادي والاستثماري والتجاري. ومع تصاعد التوترات، يوجد اليوم ما يقارب مليون نازح داخلي نتيجة الاستهدافات الاسرائيلية، بما في ذلك عمليات اغتيال داخل مناطق سكنية. وقد بدا هذا الواقع يخلق توترا في بعض المناطق، مع تردد بعض المجتمعات في استقبال النازحين.

■ هل تمتلك الدولة اي ادوات مالية للتعامل مع صدمة حرب اقليمية في ظل الافلاس الفعلي للمالية العامة؟

□ عادة ما يتجه الافراد الى الاستثمار عندما تتوافر لديهم فوائض مالية يرغبون في توظيفها بطريقة منتجة. ومنذ اندلاع الازمة الاقتصادية في لبنان عام 2019، اتجهت الاستثمارات بشكل اساسي نحو المغترب اللبناني. يمكن التمييز بين نوعين من المغتربين: الاول هو المغترب المقيم في دول مثل اوستراليا والولايات المتحدة وكندا، والثاني هو ما يمكن تسميته المغترب الاقتصادي المقيم في دول الخليج او في بعض الدول الاسيوية. وقد ازداد اهتمام هؤلاء بدعم الداخل اللبناني عبر تحويل الاموال الى عائلاتهم او الى مجتمعاتهم المحلية. في المرحلة الاولى من الازمة، انحصرت هذه التحويلات في تمويل فاتورتي الغذاء والصحة. لكن مع استمرار الازمة، لا سيما بعد انفجار مرفأ بيروت، بدأت التحويلات تأخذ منحى مختلفا، حيث اتجه جزء منها نحو دعم مؤسسات صغيرة جدا او مشاريع محلية محدودة. وقد جاء هذا التحول في ظل واقع ان العديد من المؤسسات اللبنانية كانت تملك سيولة محتجزة في المصارف، ولم تستفد من التعاميم التي اصدرها مصرف لبنان، ولا سيما التعاميم 151 و158 و166، اذ استهدفت هذه التعاميم الافراد أكثر مما استهدفت المؤسسات. اسهمت هذه التحويلات في دعم الاقتصاد المحلي خلال السنوات الماضية. الا ان التطورات الاخيرة في الشرق الاوسط، وما رافقها من ارتفاع في اسعار الطاقة، ادت الى زيادة الضغوط التضخمية في العديد من الدول، مما انعكس على قدرة اللبنانيين في الخارج على الاستمرار في تحويل الاموال الى لبنان. كما ان عددا من اللبنانيين المقيمين في الخارج، يواجهون ضغوطا تضخمية واضحة. وبالتالي، فان التقلبات في الاسواق العالمية، لا سيما في اقتصادات دول الخليج، اضافة الى المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بلبنان، قد تؤثر مباشرة على قدرة المستثمرين اللبنانيين على تحويل السيولة والاستثمار داخل لبنان، وهذا عامل بالغ الاهمية بالنسبة للاقتصاد اللبناني.

الباحث الاقتصادي وخبير المخاطر المصرفية والمحاضر في كلية ادارة الاعمال في الجامعة الاميركية الدكتور محمد فحيلي.

لبنان في مواجهة ازمة مركبة اقتصادية واجتماعية وسيادية

■ ما قدرة الحكومة على دعم الاقتصاد او حماية الفئات الاكثر هشاشة اذا تراجعت الايرادات او تعطلت القطاعات الاقتصادية؟

- الخيارات المتاحة اليوم تبدو محدودة. فمعظم الاستثمارات او التحويلات المالية المتجهة الى الداخل اللبناني ينبغي ان تتركز في اتجاهين اساسيين:

الاتجاه الاول يتمثل في انشاء نوع من الحزام الاجتماعي للأمان، وهو امر بالغ الاهمية في الظروف الراهنة، ويشمل المساهمة في تمويل الحد الادنى من الاستهلاك المعيشي للاسر، اضافة الى المساعدة في تغطية النفقات الصحية والطبية.

الاتجاه الثاني يتمثل في دعم المؤسسات الصغيرة جدا والمؤسسات الصغيرة لمساعدتها على الصمود في وجه الازمة. فهذه المؤسسات تعد الاكثر تأثرا بالظروف الاقتصادية الصعبة، كما ان دعمها غالبا ما يكون اسهل نسبيا، نظرا الى أن السيولة التي تحتاج اليها محدودة ويمكن توفيرها من الداعمين او المستثمرين. لا يمكن النظر الى هذه التحويلات بالضرورة في اطار تنويع الاستثمارات، بقدر ما ينبغي النظر اليها كجزء من منظومة دعم اجتماعي واقتصادي. فهناك جانب من هذا الدعم يتجه نحو الافراد وجانب آخر يتجه نحو المؤسسات.

■ هل يمكن ان يؤدي توسع الحرب الى تعميق عزلة لبنان المالية عن النظام المالي العالمي؟

□ في ظل ظروف الحرب والتوترات التي تشهدها المنطقة، ينبغي تجنب اتخاذ اجراءات مفرطة تجاه الافراد تحت عنوان الحيطة والحذر المرتبطة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، لأن الحفاظ على بقاء هذه القنوات المالية مفتوحة وآمنة يعد مسألة بالغة الاهمية للاقتصاد. يكتسب هذا الامر حساسية اضافية في ظل وجود حزب الله على الساحة اللبنانية، اذ ان ذلك قد يدفع وزارة الخزانة الاميركية الى فرض عقوبات اضافية على بعض القطاعات او الجهات في لبنان. كما ان المصارف المراسلة في الخارج تواجه بدورها ضغوطا من مجالس اداراتها لتقليص او حتى قطع علاقاتها المصرفية مع لبنان. ومع ذلك، لا تزال هذه المصارف مترددة في اتخاذ مثل هذا القرار، لأن العديد من المصارف اللبنانية التي تتعامل معها تلتزم معايير الامتثال المالي وتعمل وفق قواعد مصرفية سليمة. ان الحفاظ على هذه العلاقات المصرفية يبقى امرا بالغ الاهمية لاستمرار تدفق العملات الاجنبية الى لبنان.

■ كيف تغيرت اولويات السياسة النقدية في لبنان في ظل الحرب الدائرة، وما الدور الذي تؤديه تحويلات المغتربين؟

□ خلال الازمات العميقة او الحروب، تتغير اولويات السياسة النقدية جذريا. فبدلا ◄

إقتصاد

من التركيز التقليدي على استقرار الاسعار وسعر الصرف، تصبح الاولوية الاساسية للمصرف المركزي هي الحفاظ على قدرة الاقتصاد على الاستمرار في الدفع والتبادل. في الحالة اللبنانية، لم يعد الهدف الواقعي لمصرف لبنان الدفاع عن سعر صرف الليرة، بل ضمان استمرار عمل الاقتصاد يوميا من خلال الحفاظ على عمليات السحب والتحويل، تسديد الرواتب، وتمويل الاستيراد الاساسي. ان الاقتصاد اللبناني يعيش منذ سنوات حالة دولرة فعلية، اذ تستخدم الدولارات النقدية في معظم المعاملات والاسعار، بينما تراجع دور الليرة ليقتصر على بعض المدفوعات الصغيرة. في هذا السياق، ترتكز مهمة المصرف المركزي على ثلاث اولويات رئيسية:

1- ضمان استمرارية نظام المدفوعات بالدولار عبر المصارف وشركات التحويل.

2- تأمين السيولة النقدية بالدولار.

3- حماية قنوات التحويلات من الخارج، ولا سيما تحويلات المغتربين التي تشكل أحد اعمدة الاستقرار المالي.

كما يقوم الاستقرار النقدي الحالي في لبنان على نظام هجين يعتمد على ثلاثة عناصر: الاقتصاد النقدي بالدولار، تحويلات المغتربين،

الاعتماد الكبير للبنان على الاستيراد يضعه في موقع اقتصادي وامني شديد الحساسية

ادارة حذرة للكتلة النقدية بالليرة. لذلك، يفترض ان يركز مصرف لبنان في المرحلة الحالية على حماية استمرارية هذا النظام بدلا من استنزاف الاحتياطات في الدفاع عن سعر صرف رمزي. ويشمل ذلك ضمان عمل شبكات الدفع، تأمين تمويل القطاعات الحيوية مثل الرواتب والمستشفيات والقمح والمحروقات، والحفاظ على العلاقات المصرفية الخارجية من خلال الالتزام الصارم بقواعد الامتثال المالي.

■ هل ستؤدي الحرب الى زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد؟

□ من ابرز تداعيات الحرب على لبنان الضغوط التضخمية، لأن الاقتصاد اللبناني يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد. فجزء من هذه الضغوط ناتج من عوامل داخلية مرتبطة بالانتاج المحلي، الا أن جزءا مهما منها يأتي من التضخم المستورد المرتبط بارتفاع اسعار السلع والطاقة في الاسواق الخارجية. الى جانب ذلك، تواجه الدولة ضغوطا اضافية مرتبطة بإدارة تداعيات الازمة، لا سيما فيما يتعلق بملف النازحين، وما يتطلبه من انفاق اضافي لتأمين الخدمات. وفي المقابل، تعاني الدولة من تراجع في الايرادات العامة وعدم توافر الموارد المالية الكافية لتقديم الخدمات الاساسية. في ظل هذا الواقع، قد تضطر الدولة الى تقليص بعض الخدمات العامة، ما يؤدي الى ارتفاع العجز المالي. ويأتي ذلك في وقت كانت فيه النقاشات تتجه نحو تعديل رواتب موظفي القطاع العام واعادتهم تدريجا الى وظائفهم بعد سنوات من تراجع القدرة الشرائية، غير ان هذه الملفات قد جرى تجميدها نتيجة التطورات الاخيرة.

■ ما حجم الخسائر الاقتصادية المحتملة اذا تعطلت المرافق الحيوية كالمرفأ والمطار وشبكات الكهرباء؟

□ في ما يتعلق بالمرافق الحيوية، نجد انفسنا اليوم تحت رحمة القرار الاسرائيلي، اذ يعتمد مصير هذه المرافق على ما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية ستختار استهداف البنى التحتية في لبنان ام لا. هذا القرار ليس لبنانيا، ولا فرنسيا، ولا حتى اميركيا. هذا هو الواقع المر الذي نعيشه اليوم. فاذا لم يمتثل لبنان للالتزامات الدولية، خصوصا تجاه الولايات المتحدة، فان تكلفة ذلك ستكون باهظة. كما تجدر الاشارة الى ان اللجنة الخماسية لعبت دورا في تسهيل انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، وهي تجتمع حاليا لتنسيق السياسات. في ضوء هذا الواقع، لا يمكن للبنان ان يتوجه بمفرده الى اميركا او فرنسا للضغط على اسرائيل لايقاف الهجمات، لأنه يواجه مشكلة في السيادة. لذلك، يجب التعامل مع هذا الواقع بحذر، بما يتيح للبنان التنفس اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ضمن الظروف القائمة.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام